

ومعين الجهات التي تتقل إليها تلك الحقوق والالتزامات ، وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التي يحددها قراره .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويصدر به من تاريخ نشره ، وعلى وزير الاقتصاد تنفيذه ما

مدير رئاسة الجمهورية في ٢٥ رجب سنة ١٣٨١ (٢ يناير سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن مرتبات صولات ومفاهم ضباط وعساكر القوات المسلحة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ في شأن تثبيت إعانة غلاء المعيشة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تثبيت إعانة غلاء المعيشة بالنسبة إلى ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر المتطوعين ومجسدي الخدمة على أساس الرواتب التي استحققت نتيجة لتسوية حالاتهم وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أو على أساس رواتبهم قبل هذه التسويات في هذا التاريخ أي الإطاعتين أكبر .

مادة ٢ - تثبيت إعانة غلاء المعيشة بالنسبة إلى من يمين بعد صدور هذا القرار على أساس الرواتب التي تكون قد استحققت نتيجة لتسوية حالات نظائهم وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

مادة ٣ - يختم بالتكاليف المترتبة على تنفيذ هذا القرار على الاعترافات المدرجة لإعانة غلاء المعيشة بميزانية وزارة الحربية وقروعهما .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويصدر به اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٦١ ما

مدير رئاسة الجمهورية في ٢٥ رجب سنة ١٣٨١ (٢ يناير سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

مادة ١٣ - يعمل بالقوانين واللوائح والقواعد التنظيمية المتبعة في المصالح الحكومية إلى أن تصدر اللوائح الخاصة بالتخطيط المالي للؤسسة ويكون لمجلس الإدارة خلال تلك المدة جميع السلطات المخولة لوزير الحربية والمخزاة .

مادة ١٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويصدر به من تاريخ نشره ما

مدير رئاسة الجمهورية في ٢٥ رجب سنة ١٣٨١ (٢ يناير سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٢

بشأن تحويل وزير الاقتصاد سلطة تحديد المراكز المالية للمؤسسات العامة وتعيين الجهات التي تؤول إليها حقوقها والتزاماتها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥١٦ لسنة ١٩٦١ بإنشاء اللجنة العليا لشئون المؤسسات العامة الإنتاجية ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومستويات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ؛

قرر :

مادة ١ - يتولى وزير الاقتصاد سلطة تحديد الحقوق والالتزامات الخاصة بالمؤسسات العامة التي انتقلت اختصاصاتها كلها أو بعضها إلى مؤسسات أخرى طبقاً للقرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه